الجمهورية اليمنية

جامعة صنعاء

كلية التجارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

مُلخص الدراسة باللغة العربية

عنوان الرسالة: مدي إمكانية تطبيق أساس الاستحقاق في النظام المحاسبي الحكومي اليمني

هدفت الدراسة إلى:

تحديد الفوائد من تطبيق أساس الاستحقاق في النظام المحاسبي الحكومي اليمني وتوضيح المتطلبات الضرورية لتطبيق أساس الاستحقاق في النظام المحاسبي الحكومي اليمني.

وكذلك التعرف على الصعوبات التي تحول دون تطبيق أساس الاستحقاق في النظام المحاسبي الحكومي اليمني.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة للدراسة، لاستطلاع آراء عينة الدراسة من الأكاديميين في الجامعات الحكومية، والكوادر المؤهلة لدى وزار المالية اليمنية، والمسؤولين بقطاع التنظيم وحسابات الحكومة، والمدراء الماليين ومدراء الحسابات بالجهات الحكومية، والمحاسبين القانونيين، وموظفي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وتوصلت الدراسة الى استنتاجات أهمها:

تطبيق أساس الاستحقاق في النظام المحاسبي الحكومي اليمني يلبي احتياجات المستخدمين من خلال توفير المعلومات المفيدة للتخطيط والمقارنة والمساءلة والرقابة واتخاذ القرار والتي يعجز النظام المحاسبي في وضعه الراهن عن توفيرها.

كما أن تطبيق أساس الاستحقاق يتطلب توفير متطلبات أهمها: تعديل او اصدار التشريعات المنظمة للجانب المالي، كادر مؤهل تأهيلا عاليا لمواكبة عملية الانتقال، بيئة تكنولوجية متطورة، الدعم المهني والأكاديمي، إصدار دليل تطبيق أساس الاستحقاق، حصر وتقييم الأصول، وغيرها.

كما توصلت الدراسة إلى أن شحة الموارد يشكل عقبة أمام عملية الانتقال.

هناك معوقات تحول دون تطبيق أساس الاستحقاق في النظام المحاسبي الحكومي اليمني أهمها: عدم توفر الاستقرار السياسي، ضعف ومحدودية الكادر الوظيفي، مقاومة التغيير، التكلفة العالية للتطبيق، ضعف آلية الاتصال والتنسيق بين القطاعات المالية والفية، وغيرها.

ويوصي الباحث باتباع التحول التدريجي الى أساس الاستحقاق من خلال التحول لتطبيق أساس الاستحقاق المعدل كونه أسهل في التطبيق ولا يتطلب إمكانيات كبيرة وعند النجاح في تطبيقه فقد يسهل من عملية تطبيق أساس الاستحقاق الكامل، كما يوصي الباحث بالتأهيل العال

لموظفي المالية في الجهات الحكومية، وحوسبة النظام المحاسبي الحكومي، وتطوير دليل الحسابات، وتشكيل لجنة اشرافية بوزارة المالية للإشراف على عملية الانتقال لتطبيق أساس الاستحقاق وفق خطة يتم التحضير والإعداد لها.

كذلك يوصي الباحث بضرورة قيام الجهات المعنية بتعديل التشريعات المنظمة للجانب المالي بما يتوافق مع عملية الانتقال بالإضافة الى توحيد أسس إعداد الموازنات لتحقيق الأهداف المنشودة كالمقارنات والتحليل.

إعداد الباحث/ **إشراف الدكتور/**

إبراهيم صالح حسين سران **إبراهيم عبد القدوس مفضل**